**بسم الله الرحمن الرحيم**

**عنوان المداخلة:** منهج الدراسة المقارنة لعلم القواعد الفقهية من خلال كتاب (نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء) للدكتور محمد الروكي.

**وهي مداخلة ضمن الملتقى الوطني: مناهج البحث العلمي في العلوم الإسلامية والانسانية**

**قسم اللغة والحضارة الإسلامية**
**كلية العلوم الإسلامية**
**جامعة باتنة1**
**إعداد:**
**ط.د/ توفيق حياهم**
**مشاركة وإشراف:**
**أ.د/ سميرة عبدو**

**مقدمة**

إن عملية البحث العلمي في العلوم الإسلامية والإنسانية تعتبر الجانب النظري والتطبيقي لما يحصل في الذهن من تصورات وتصديقات، وميادينه كثيرة متنوعة بتنوع الفنون المختلفة؛ الأمر الذي يدفعنا إلى التركيز على ميدان القواعد الفقهية، وهو من أجل العلوم قدرا، وبه يتمكن الباحث من معرفة النظائر وأشباهها وإلحاق الفروع والجزئيات بكلياتها.

والناظر في كتب القواعد الفقهية يجد تنوعا في مناهج المؤلفين، سواء من ناحية ترتيب القواعد الفقهية وتبويبها أو من ناحية مضمونها ومواضيعها.

ونظرا لكون كتب الخلاف قد احتوت على عدد كبير من القواعد المختلف فيها ومن خلال احتجاج الفقهاء لآرائهم واجتهاداتهم بالقواعد الفقهية ظهرت معالم الدراسة المقارنة لعلم القواعد الفقهية، وهو ميدان قديم متجدد لوجود الكثير من القواعد الفقهية في كتب الفقه مع نسبتها إلى أئمة المذاهب وبيان خلافهم فيها، ولكونه لا يزال بحاجة إلى مزيد بحث وتوسع وتدقيق.

وهذه المداخلة تناولت منهجَ الدكتور محمد الروكي في كتابه الموسوم: (**نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**)، الذي جمع فيه بين المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظاته الدقيقة للجزئيات وصولا إلى الكليات، والمنهج التحليلي حيث قام الدكتور بتحليل منهج العلماء في تأصيل القواعد الفقهية المختلف فيها ودراسة جزئيات المسائل بدقة فائقة في الطرح ومن ثَم تعميم النتيجة على شبيهات تلك المسائل المدروسة، والمنهج المقارن بين الأقوال والآراء المتغايرة، فكان بذلك من أفضل ما ألف في موضوعه.

تدور إشكالية هذه الدراسة حول الطريقة التي سلكها الدكتور في معالجة هذا الموضوع، وما هي مزايا منهج هذا الكتاب وما عليه من المآخذ؟

ولبيان ذلك سلكت الخطة التالية:

**مقدمة**

**المطلب الأول:** التعريف بالدكتور محمد الروكي وكتابه

**الفرع الأول:** المؤلف في سطور

**الفرع الثاني:** كتاب (نظرية التقعيد الفقهي) في سطور

**الفرع الثالث:** سبب تأليف الكتاب

**المطلب الثاني:** منهجه في بيان أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء

**الفرع الأول:** المنهج الاستقرائي في بيان أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء

**الفرع الثاني:** المنهج التحليلي في بيان أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء

**الفرع الثالث:** المنهج المقارن في بيان أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء

**الفرع الرابع:** مزايا منهج الدراسة المقارنة للقواعد الفقهية عند الدكتور محمد الروكي وما عليه من الملاحظات

**خاتمة،** وفيها أهم النتائج

**المطلب الأول: التعريف بالدكتور محمد الروكي وكتابه.**

**الفرع الأول:** المؤلف في سطور.

الدكتور محمد الروكي المالكي ولد بفاس سنة 1953م، هو الفقيه الأصولي الأديب، ترعرع في كتاتيب القرآن فأنعم الله عليه على صغر سنه بحفظ القرآن الكريم والكثير من المتون العلمية في شتى الفنون، بالإضافة إلى حفظه نصيبا وافرا من الشعر مما قوى به ملكته اللغوية.

**من أعماله:**

- القاضي عبد الوهاب وجهوده في الفقه المالكي، وهو كتاب نال به شهادة الدراسات العليا بجامعة محمد الخامس سنة 1987م.
- قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، نال به شهادة الماجستير بجامعة محمد الخامس سنة 1989م.
- نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، من نفس الجامعة سنة 1992م، وهو محل دراستنا في هذه المداخلة.

بالإضافة إلى مؤلفات عديدة أخرى مثل: المغرب مالكي لماذا؟ وثلاثة دواوين شعرية.

كما عمل أستاذا في شتى الجامعات المغربية في الفقه وأصوله وقواعده، وعضوا في المجلس العلمي الأعلى، ورئيسَ وحدة التكوين والبحث في المشروع الفقهي الكبير: فقه الأموال في المذهب المالكي من خلال تراث الغرب الإسلامي، كما أشرف على العديد من الأطروحات والرسائل العلمية.

ومن أعماله كذلك أنه نال شرف العضوية في العديد من المجامع الفقهية، والتي منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة منذ سنة 2006م إلى الآن، ولا يزال إلى اليوم ذا نشاط وعمل كبير في ميدان الفقه والأصول والقواعد الفقهية تدريسا وتأليفا، كما له العديد من الشروحات العلمية والمحاضرات التأصيلية على شبكة الأنترنت[1].

**الفرع الثاني: كتاب (نظرية التقعيد الفقهي) في سطور.**

هذا الكتاب هو أطروحة نال بها الدكتور شهادة الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المملكة المغربية، قسمه الدكتور إلى مقدمة وقسمين وخاتمة، حيث استفتح بحثَه بمقدمة أشاد فيها بالفقه وأهميته وبالمنزلة الرفيعة التي تبوأتها القواعد الفقهية في الفقه الإسلامي نظرا لكونها تجمع شتات الفروع الفقهية مما يسهل على الفقيه ضبطها، مؤكدا أن بحثه هذا إنما يريد به أصالةً التأسيسَ لنظرية التقعيد الفقهي الذي يستوجب الدراسةَ العميقة للقواعد الفقهية من كل النواحي مستعينا بما هو مبثوث في كتب الفقه والذي وصَفَه بأنه يمثل الجانب التطبيقي بناءً على طريقة العلماء في

طرحها، فكانت هذه الكتابة النظرية كالمفاهيم الكبرى التي تشكل نظاما موضوعيا في باب القواعد الفقهية يتحكم في كل ما يتعلق بموضوعها.

أما القسم الأول فقد خصصه للحديث عما يتعلق بالتقعيد الفقهي والخلاف الفقهي من مفاهيم؛ ضبَطَ فيها مباحثَ هذين العنصرين ببيان الضوابط والعناصر والمصادر والأنواع والتقسيمات، ثم عرَّج على العلاقة بين العنصرين، حيث خلص إلى كون كل واحد منهما سببا للآخر باعتبار معين[2].

وأما القسم الثاني: فقد خصصه للحديث عن أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء، وهو الجانب التطبيقي من كتابه، حيث ذكر فيه مصادر الاستنباط وعلاقة كل مصدر بالقواعد الفقهية من حيث كونه دليلا لقاعدة معينة وكذا كون الخلاف فيه ينتج عنه خلاف في القواعد المتعلقة به وهذا ما يؤكد تأثر اختلاف الفقهاء بعملية التقعيد الفقهي، وسنسلط الضوء في هذا القسم على المنهج الذي تناول به المؤلف تأصيلَ الخلاف في القواعد الفقهية والتفريع لها.

أخيرا وقبل الشروع في صلب موضوعنا لا يسعنا إلا أن نقول إن هذا البحث يعتبر من أفضل ما أُلف في بابه نظرا لأهمية موضوعه ورصانة منهجه وقوة مضمونه ومتانة أسلوبه، ولا غرابة في هذا فقد صدر عن عالم فقيه من فطاحلة الأصوليين المعاصرين في العالم الإسلامي.

**الفرع الثالث: سبب تأليف الكتاب.**

صرح الدكتور أن سبب كتابته في هذا الموضوع بيان حقيقتين لهما علاقة مباشرة بنظرية التقعيد الفقهي:

- **الحقيقة الأولى:** الاستدراك على الباحثين المحْدَثين بسبب أنهم لم يهتموا بمسألة غاية في الأهمية، بعد أن بين أن أسباب الخلاف في الأحكام الجزئية تمتد إلى تقعيد القواعد الفقهية فيختلف الفقهاء في القاعدة نفسها مما جعلهم يصوغون القواعد بصيغة استفهامية مُشعِرة بوجود الخلاف في القاعدة، بيَّن من خلال ذلك أن الباحثين المحدثين لم يتناولوا هذا بالتفسير والتحليل العلمي الكاشف، وغاية ما يشيرون إليه هو بيان القواعد المتفق عليها من المختلف فيها، ثم ضرب لذلك مثالا بصاحب تحقيق قواعد المقري وهو الدكتور ابن حميد في سرده لأقسام القواعد الفقهية، حيث قرر الأخير أن الفرق بين المتفق عليه والمختلف فيه من القواعد إنما هو صيغة القاعدة، فما كان منها بصيغة الاستفهام فهو مختلف فيه وما لم يكن كذلك فهو من قبيل المتفق عليه.

أفاد الدكتور الروكي أن هذا الفارق شكلي ولا يعتبر ميزانا للتمييز بين القواعد، حيث أن الكثير من القواعد وردت بصيغة تقريرية خبرية وهي من قبيل المختلف فيه كقواعد مجلة الأحكام العدلية[3].

فصيغة القاعدة ليست معيارا لتصنيفها بل المعتبر هو التعمق في دراسة القاعدة من خلال تتبع الفروع المندرجة تحتها وردِّ المعنى المشترك بين تلك الفروع إلى أصول الاستنباط للكشف عن الخلاف في القاعدة وكذا سبب الخلاف فيها وهذا ما يمثل بمجموعه نظرية التقعيد الفقهي.

- **الحقيقة الثانية:** اعتبار التقعيد الفقهي سببا من أسباب اختلاف الفقهاء[4]، وهذا ما أصَّل له في القسم الثاني.

يقول الدكتور: (الذي ألاحظه أن الفقهاء في تناولهم للخلاف الفقهي وأسبابه؛ لم يتناولوا ضمن هذه الأسباب التقعيد الفقهي بشكل واضح مباشر مقصود، في حين أنه من أهم أسباب الاختلاف..)[5].

وقال في موضع آخر: (إن التقعيد الفقهي يعتبر سببا من أسباب اختلاف الفقهاء)[6].

لكننا لا نسلم له بهذا، لأن وجود الخلاف في أصل القاعدة يوحي فعلا بوجود خلاف في فروعها، لكن هذا لا يجعل من التقعيد الفقهي سببا من أسباب الخلاف، وذلك من أوجه:

- أن القاعدة تتأثر بنفس أسباب الخلاف في الجزئيات والفروع.
- أن أسباب الخلاف قد ذكرها الفقهاء والأصوليون ولم يذكروا منها التقعيد الفقهي.
- مِن أهل العلم المبرَّزين في فقه الخلاف مَن حصر أسباب الخلاف كما فعل ابن رشد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد حيث حصرها في ستة أسباب[7].
- عند التأمل في تناول الفقهاء للقواعد الفقهية يذكرون أحيانا أن الخلاف في فرع من الفروع راجع إلى خلافهم في قاعدة معينة[8]، وهذا لا يعني أنها سبب للخلاف بل هو من باب الاختصار الذي يقتضيه مسلك الوَجازة في بحث القواعد الفقهية، فيُرد خلافهم إلى القاعدة الفقهية وتُجعل واسطة بين الفرع الفقهي وبين أصول الاستنباط والمصادر الشرعية، وكلٌ من القاعدة الفقهية والفرع الفقهي المندرج تحتها يتأثران بنفس أسباب الخلاف.

ولو رجعنا إلى تأصيله لِما قرره من كون التقعيد الفقهي سببا من أسباب الخلاف يتضح هذا جليا، والمثال على ذلك:

**قاعدة: الرخص لا تناط بالمعاصي،** فهي من القواعد المختلف فيها، ذكر الدكتور سبب الخلاف وثمرته، قال: (أما ثمرته: فهي أن الفروع المندرجة في هذه القاعدة هي محل اختلاف بين الفقهاء ما داموا مختلفين في أصل تقعيدها..)[9]، وانبنى على ذلك الخلافُ في الترخص برخص السفر بالنسبة للمسافر العاصي.

ثم قال: (وأما سبب اختلافهم في أصل هذه القاعدة: فهو الاشتراك اللغوي الجملي في قوله تعالى: "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ

اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"[10] )[11]، فالملاحَظ أن الدكتور رد سبب الخلاف في حكم قصر المسافر وغيرها من الرخص كإفطاره وأكله الميتة إلى الاشتراك اللغوي (وهو من مباحث دلالة الألفاظ) لا إلى التقعيد الفقهي، وهذا ما يؤكد أن التقعيد الفقهي إنما هو واسطة بين المصادر الشرعية وأصول الاستنباط وبين الفروع الفقهية المندرجة تحت القاعدة المختلف فيها.

وفي موضع آخر يقول: (ومن هنا نصل إلى تقرير نتيجتين:

1. أن التقعيد الفقهي سبب من أسباب الخلاف الفقهي
2. أن الخلاف الفقهي سبب من أسباب التقعيد الفقهي)[12].

فالملاحظ أن الدكتور اعتبر كل واحد منهما سببا للآخر، وهذا معناه أن وجود أحدهما متوقف على وجود الآخر، وهو ما يعرف عند المناطقة بالتسلسل حيث يتوقف وجود أمر على وجود آخر، وهو محال وباطل عقلا[13].

**المطلب الثاني: منهجه في بيان أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء.**

جمع المؤلف في كتابه بين المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي وكذا المنهج المقارن بين الأقوال والآراء المتغايرة، وكون هذه الرسالة من قبيل الدراسات الفقهية المقارنة لا يمنع من اعتماد الدكتور منهجَ التحليل والاستقراء، لكون المناهج تخدم بعضَها بعضا ولا غنى لمنهج عن الآخر في مثل هذه الدراسات.

**الفرع الأول: المنهج الاستقرائي في بيان أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء.**

**الاستقراء هو**: إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته[14]، فبعد تصفح أمور جزئية كثيرة يُحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات، وقد اعتمده الدكتور في تأصيل أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء، حيث يظهر ذلك من خلال استقراء فروع القواعد الفقهية وأقوال العلماء فيها وكل ما يتعلق بها من أحكام، فنجده تحت كل قاعدة يذكر عددا من المسائل الفقهية المختلف فيها من شتى المصادر الفقهية كتطبيق وتمثيل لتلك القاعدة، ولما كان استقصاء كل فروع القاعدة متعذرا فإنه يذكر بعضها على أن يكون حكمها منطبقا على كل مثيلاتها.

**مثال:** عند كلامه حول قاعدة **(هل الشروع في العبادة يوجب إتمامها)** ذكر اختلاف الفقهاء فيها وأدلة الفريقين ومحل النزاع، ثم بين أن خلافهم في هذه القاعدة قد انبنى عليه خلافُهم في الفروع المندرجة تحتها، ومن خلال استقرائه للكثير من الفروع جعل هذا التأصيل عاما في مثيلاتها.

وملخص اختلافهم في القاعدة: أنهم اختلفوا في إقرارها على قولين، **فأقرها** الأحناف والمالكية والحنابلة، **ولم يقرها** الشافعية، **وسبب الخلاف** هو اختلافهم في فهم النص الذي استفيدت منه القاعدة وهو قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ)[15]، فمن قال بأنها عامة في

فرائض الأعمال ونوافلها أثبت القاعدة وهم الجمهور، ومن قال بأنها خاصة بالفرائض فقط لم يعمل بالقاعدة في نوافل الأعمال، وعليه **فمحل النزاع** هو نوافل الأعمال فقط لاتفاقهم على حرمة إبطال الفرض بعد الشروع فيه، وحكم إبطال النافلة لمن شرع فيها من فروع هذه القاعدة ومثلها الكثير من الفروع[16].

**يقول الدكتور:** (وهكذا في سائر القواعد الفقهية التي استنبطت من النص الشرعي، فإن الفقهاء إذا اختلفوا في النص الشرعي من جهة نقله أو دلالته أو قواعد تفسيره أو ملابساته، لزم من ذلك أن يختلفوا في القواعد المستنبطة منه، واختلافهم في القواعد المستنبطة منه يفضي إلى الاختلاف في فروعها على نحو ما رأيناه في الأمثلة التي عرضناها)[17].

**الفرع الثاني: المنهج التحليلي في بيان أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء.**

**والمقصود بالتحليل**: تفكيك الكل إلى أجزاء لأجل التعمق في دراسة إشكالية معينة[18]، ويظهر اعتماد الدكتور على المنهج التحليلي من خلال تفكيكه لعناصر المسائل المبحوثة، والتعمق في دراستها ثم بيان النتيجة المترتبة على ذلك، حيث تناول القواعد الفقهية بالعمل التحليلي في العديد من المواضع، على النحو التالي:

- **ذكر لفظ القاعدة:** مثل قاعدة (الخراج بالضمان).
- **ذكر معنى القاعدة الإجمالي:** من خلال بيان معاني ألفاظها وكذا معناها إجمالا.

يقول الدكتور: خراج الشيء غلته ومنفعته، ومعنى القاعدة: أن وضع اليد على الشيء يستلزم ضمانه إذا ضاع في تلك اليد، وفي مقابل ذلك الضمان فإن لصاحب اليد خراج الشيء الذي هلك في ذمته وفي يده[19]، وعلى ذلك سار في كل القواعد التي جعلها محل الدراسة[20].

- **ذكر دليلها ومصدرها:** بل ويذكر في كثير من الأحيان سبب نزول الآية وورود الحديث.

يقول الدكتور: (وهذه القاعدة بنصها حديث مروي عن عائشة رضي الله عنها، وسبب وروده أن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ماشاء الله أن يقيم ثم وجد به عيبا، فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله قد استغل غلامي، فقال رسول الله صلى الله عليه: **الخراج بالضمان**، فهي قاعدة منتزعة من النص...)[21]، وفعل مثل ذلك في كل القواعد، مثل قاعدة (**جرح العجماء جبار**) و(**الأصل عدم التحديد**) و(**لا ينسب إلى ساكت قول**) و(**يدفع الضرر العام بالضرر الخاص**)[22].

- **ذكر الفروع المندرجة تحتها والتي حصل فيها خلاف بسبب التقعيد الفقهي:** مثل قاعدة (البينة على المدعي واليمين على من أنكر) حيث حصل خلاف في الكثير من فروعها، كحكم القضاء بالشاهد الواحد ويمين المدعي، وحكم ثبوت

حق للمدعي باليمين، وهل توجيه اليمين إلى المدعى عليه يكون في كل الحالات؟[23]

- **ذكر سبب الخلاف في فروع القاعدة:** وذلك بعد تأصيل القاعدة وحكاية الخلاف فيها وسرد بعض فروعها، حيث يرده إلى سبب من أسباب الخلاف المعروفة لدى الفقهاء، وفي سياق حديثه عن قاعدة (التخيير في الجملة يقتضي التخيير في الأبعاض) ذكر من فروعها (حكم تبعيض الكفارة)، يقول الدكتور: (وسبب الخلاف راجع إلى القاعدة، فالذين قالوا إن التخيير في الجملة يقتضي التخيير في الأبعاض أجازوا ذلك، والذين قالوا إن التخيير في الجملة لا يقتضي التخيير في الأبعاض لم يجيزوا ذلك)[24]، وهذا بعد أن ذكر أن سبب الخلاف في القاعدة راجع إلى خلافهم في حجية أصلها وهو قياس الاستدلال[25].

**الفرع الثالث:** المنهج المقارن في بيان أثر التقعيد الفقهي في اختلاف الفقهاء.

**المقصود بالمقارنة**: مقابلة الرأي بالرأي وموازنته به، لمعرفة مدى اتفاقهما أو اختلافهما، وأيهما أقوى وأسد بالدليل[26]، ويظهر استعماله للمنهج المقارن عند نقل الأقوال المختلفة سواء في القاعدة الفقهية وفروعها أو في تأصيل مصادر استنباط القاعدة وأسباب الاختلاف فيها.

**المقارنة في دراسة القاعدة الفقهية:** مثل قاعدة (الحدود تثبت بالقياس)، ذكر فيها الخلاف بين الجمهور والأحناف وأدلة الفريقين والردود ثم سبب الخلاف وثمرته، والملاحظ أن سبب الخلاف يذكره بعد الأدلة ومناقشتها، وملخص خلافهم في القاعدة كالآتي:

**القول الأول:** جريان القياس في الحدود، قال به الجمهور (الشافعية والحنابلة وعامة المالكية).

**القول الثاني:** عدم جريان القياس في الحدود، قال به الأحناف.

**وسبب الخلاف:** يرجع إلى اختلافهم في الحدود هل هي معقولة المعنى أم لا؟

اِحتج الجمهور لقولهم بالنص والإجماع والمعقول، واحتج الأحناف بالأدلة العقلية، ولم تسلم كل الأدلة من المناقشة والردود عليها، ثم ذكَر من الفروع ما ينبني على خلافهم في القاعدة، والتي منها: حكم النباش، وحكم طاعم الحشيشة والأفيون[27].

**المقارنة في فروع القاعدة:** حيث يذكر الخلاف الفقهي في كثير من الفروع كالخلاف المعروف في مسألة القضاء بالشاهد الواحد ويمين المدعي بين الأحناف والجمهور، فتناول هذه المسألة بالبحث المقارن بذكر أدلة كلا الفريقين والردود عليها مع سبب خلافهم في المسألة بطريقة مختصرة[28]، ولا يقتصر عند ذكر الأقوال على المذاهب الأربعة فقط بل ينقل أحيانا أقوال المذاهب الأخرى كالظاهرية وغيرهم[29].

**المقارنة في تأصيل مصادر استنباط القاعدة:** وهذا ما يلاحظ في منهج الدكتور عند كلامه حول القياس مثلا، وهو من أهم مصادر القواعد الفقهية، فقد أفاض في الحديث عن حجيته، فذكر مذاهب الأصوليين في ذلك، وهي ستة أقوال عند التفصيل وقولان عند الإجمال، ثم أتبع ذلك بأدلة مثبتي القياس من القرآن والسنة والإجماع والمعقول، ثم أدلة النفاة من مختلف الأدلة الإجمالية، وفي خلال الاستدلال يذكر المناقشة والردود، ثم يُعرِّج بذكر ثمرة الخلاف، وكل هذا لبيان أن اختلافهم في إثبات القياس هو من أهم أسباب اختلاف الفقهاء[30].

**الفرع الرابع: وفيه أهم مزايا منهج الدراسة المقارنة للقواعد الفقهية عند الدكتور محمد الروكي في كتابه وما عليه من الملاحظات.**

**أولا:مزايا منهج الدكتور محمد الروكي:**

- بالنظر إلى الشروط المنهجية، كالاختيار الأمثل للموضوع وجودة العرض لمضمون الكتاب والتوثيق والأمانة العلمية في النقل وكذا الرجوع للمصادر الأصلية وغيرها[31]، فإن من أهم مزايا هذا البحث أن صاحبه قد التزم بها في الجملة، نذكر أهمها:
- اختيار الموضوع الجدي الذي تدعو الحاجة الماسة إليه في ميدان القواعد الفقهية، وبما يلبي حاجيات العصر في هذا المجال.
- جودة العرض والترتيب، وحسن التقسيم والتبويب وهذا يلحظه القارئ من أدنى تأمل لخطة البحث، وكذا مضمون الكتاب.
- التثبت من درجة الأحاديث والآثار عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.
- اعتماده على المصادر الأصيلة خاصة في الفقه وأصوله وقواعده وكذا كتب اللغة.
- استقصاء أقوال العلماء في القواعد والمسائل، وكذا أصول الاستنباط المختلف فيها، ونسبتها إلى أصحابها.
- التمثيل لكل قاعدة فقهية بفرع فقهي أو أكثر.
- الدقة في نقل الأقوال وترتيب الأدلة.
- ذكر الأدلة الشرعية التي يستند إليها التقعيد الفقهي من قرآن وسنة وإجماع وقياس وباقي الأدلة العقلية.
- المنهج الموحد في عرض القواعد والمسائل؛ تمهيد ثم عرض للقاعدة أو المسألة المدروسة ثم نتيجة يذكر فيها خلاصة المسألة وما توصل إليه.
- حسن الأدب في المناقشة والاستدراك على بعض المؤلفين المعاصرين في ميدان القواعد الفقهية، ويظهر ذلك من خلال استدراكاته على المعاصرين كالدكتور ابن حميد وهو محقق كتاب قواعد المقري[32]، وكذا استدراكاته

على المتقدمين كالفقهاء والأصوليين الذين نقل تعريفاتهم للقاعدة الفقهية ثم انتقدها بما عليها من المآخذ[33].

**ثانيا: ملاحظات على منهج الدكتور محمد الروكي:**

- عدم التوازن في الطرح في بعض المواضع، سواء من ناحية التنظير أو التطبيق، فأحيانا نجده يوجز في دراسة القواعد والمسائل في حين أنه يتوسع في مواضع أخرى.
- بحثه هذا من قبيل الدراسات الفقهية المقارنة لكن التأثر بالمذهب المالكي واضح جلي من خلال الطرح، وكثرة اعتماده على أمهات ومصادر الفقه المالكي، والإحالة على بعض كتبه الأخرى في القواعد الفقهية خاصة كتاب: قواعد الفقه المالكي.

لكننا نقول إن هذه الملاحظات وغيرها مغمورة في بحر المزايا.

**خاتمة:** من خلال ما تم عرضه من دراسة موجزة لمنهج الدكتور محمد الروكي في كتابه يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- لقد وُفق الدكتور في الاختيار الأمثل لموضوع الكتاب.
- اعتمد الدكتور على منهج الاستقراء والتحليل والمقارنة، مما جعل الكتاب يحتوي مادة علمية فقهية غزيرة جديرٌ به أن يكون مرجعا هاما في بابه.
- إن البحث والتوسع في الدراسة المقارنة للقواعد الفقهية والكشف عن المناهج المتبعة في ذلك لَهُو من متطلبات هذا العصر بعد استقرار التأليف في القواعد الفقهية.

وأخيرا؛ هذا ما فتح الله به علينا من خلال الاطلاع على هذا الكتاب المبارك، فإن وُفقنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمنا ومن الشيطان، والله المستعان وعليه التكلان، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

**الهوامش:**

---

[1] ترجمة الدكتور على منصة ويكيبيديا, موقع الكراسي العلمية, وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية, المملكة المغربية.

[2] محمد الروكي, **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء,** أصل الكتاب رسالة نال بها المؤلف شهادة الدكتوراه بجامعة محمد الخامس سنة 1992م, الطبعة الأولى: 1994م, منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط, سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 25, ص260.

[3] محمد الروكي, **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء,** ص 264 وما بعدها.

[4] المرجع نفسه, ص267.

[5] المرجع نفسه, ص247.

[6] المرجع نفسه, ص267.

[7] أبو الوليد ابن رشد الحفيد, **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**, الناشر: دار الحديث – القاهرة, تاريخ النشر: 1425هـ - 2004م, ج1 ص12.

[8] الصادق بن عبد الرحمان الغرياني, **تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية من خلال كتابي: إيضاح المسالك للونشريسي وشرح المنهج المنتخب للمنجور,** دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث, ص210/209, وغيرها من المواضع.

[9] محمد الروكي, **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**, ص249.
[10] سورة البقرة, الآية: 173.
[11] **المرجع نفسه,** ص249.
[12] **المرجع نفسه,** ص260.
[13] حسن العطار الشافعي, **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع, الناشر: دار الكتب العلمية,** ج1 ص89, عبد الكريم النملة, **الْمُهَذَّبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ, (تحريرٌ لمسائِلِه ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً)**, دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض, الطبعة الأولى: 1420هـ - 1999م, ج4 ص1954.
[14] بدر الدين الزركشي, **البحر المحيط في أصول الفقه,** الناشر: دار الكتبي, الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م, ج8 ص6.
[15] سورة محمد, الآية: 33.
[16] محمد الروكي, **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**,ص 350/349.
[17] **المرجع نفسه,** ص351.
[18] فاطمة الزهراء العباسي, **أهمية المنهج التحليلي وتطبيقه في العلوم الإسلامية,** بحث منشور في شبكة الألوكة, ص6, تاريخ النشر: 2022/2/6م, 1443/7/4هـ، تاريخ الاطلاع: 2023/11/14م.
[19] الروكي, **مرجع سابق,** ص332.
[20] **المرجع نفسه,** ص419/401/343/338/336/334.
[21] **المرجع نفسه,** ص332.
[22] **المرجع نفسه,** ص506/499/495/337.
[23] **المرجع نفسه,** ص342/341/339.
[24] محمد الروكي, **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**, ص512.
[25] **المرجع نفسه,** ص509.
[26] عائشة حساني, أمين فوزي, **المناهج المقارنة في الدراسات الفقهية عند علماء الخلاف مقارنة بين منهج ابن رشد في البداية والنووي في المجموع أنموذجا,** مجلة الاستيعاب, العدد الثامن, ماي 2021م, ص406.
[27] الروكي, **مرجع سابق,** ص412-417.
[28] **المرجع نفسه,** ص341/340/339.
[29] محمد الروكي, **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**, ص307.
[30] محمد الروكي, **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**, ص361-377.
[31] سعيد فكرة, **منهجية البحث في الدراسات الإسلامية وضوابطه,** ص 199-202, مجلة الإحياء, العدد الثاني, تاريخ النشر: 2000/12/01.
[32] محمد الروكي, **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**, ص267.
[33] **المرجع نفسه,** ص40.